ما الساكنين فوجب النقل منها وانما لم يحذفوا من غير نقل لانه كان يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف متحرك مجانا من غير
حاجة اليه ذلك وانما لم ينقلوا الحركة وينقلوا الهمزة لانهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذلك تخفيف اذ الهمزة ساكنة مستثقلة ايضا وانما لم يفعلوا
ويبقوها ساكنة ثم يسهلوها بالحركة التي صارت قبلها على الحوق الكوفيون ومطرد ويجوز نحو يناسح من نحو المراة والكماة لانه تغيير مستعمل
وبدع لمستثقل فكان ما تقدم اقرب فلذلك التزم عندنا وقد اجاز الكوفيون ذلك مطردا عليها لا على سبيل اللزوم حوله سبيله
وقد التزم ذلك في يرى واري هذا الا التزام الذي ذكر فيه ذلك صحيح لا يدفع له بوجه بخلاف ما ذكر انفا في نبي وبرية لان يرى
مضارع راى بالاتفاق والا همزة في يرى بالاتفاق وهو ملتزم كذلك فعلم ان تخفيف ملتزم وكذلك يرى مضارع اري وقد تحقق تقدير
الهمزة عينه في الماضي فوجب تقديرها عينه في المضارع فعلم ان يرى اصله يرأي وقد التزم فيه يري فعلم ان تخفيف الهمزة فيه ملتزم ولم
يلتزم ذلك فيما كان مثله في الوزن كمضارع نأى وهو قولهم ينأى ولا يلتزمون ينا وكذلك ناى فانه مثل راى في التراكيب وموضع
الهمزة ولا يلتزمون نا وكذلك مضارعه وهو قولهم ينى ولا يلتزمون ينى نحو اجراوه مجرى يرى وارى بل على سبيل الجواز مثال تخفيف
الهمزة في غيره والفرق بين البابين ان باب يرى واري حقيقة همزته التزامها لكثرتها في الكلام والكثرة تناسب التخفيف بخلاف ما ذكرناه
من مثاله فانه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز فلا يلزم من التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البابين ثم انتقل
الى القسم الاخر من الهمزات وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق غيره فذكر في ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوف الا على ما هو
مذهب سيبويه والاخفش ومن ذلك ان هذه الهمزة ينقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي الى تسعة اقسام مفتوحة وقبلها احد ثلاث
حركات ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فصارت تسعة سال ولؤم ومؤجلا ورؤف ومستهزئون ورؤوس وسئل وسئم
ومستهزئون فاما المفتوحة المضموم ما قبلها فتنقلب واوا والمفتوحة المكسور ما قبلها تقلب ياء باتفاق فيهما وانما كان كذلك
لانه تعذر النقل فيها لتحرك ما قبلها وتعذر جعلها بين بين لانها تصير كالالف والالف لا يكون قبلها الا فتحة فتقصد الى ان
يكون ما قبلها كذلك فلم يبق الا ابدالها اما ان يكون باعتبار حركتها او باعتبار حركة ما قبلها تعذر ابدالها بحركتها لان الالف لا تقبل
حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فابدلت بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء واما المضمومة المكسور ما قبلها
والمكسورة المضموم ما قبلها فقد زعم انهما تقلبان حرفا من جنس حركة ما قبلها فتقلبها في مستهزئون يا وفي سئل واوا والشبهة في ذلك
انه لو جعلوها بين بين للقاها في مستهزئون ليس شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة وفي سئل الى شبه الياء وقبلها ضمة وكما كرهوا الشبهة
بالالف وقبلها غير فتحة فليكرهوا شبه الياء والواو وقبلها كسرة وضمة وهذا غير مستقيم لامرين احدهما ان ذلك متعذر وهو
في الياء والواو مستعمل فلا يلزم من امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستعمل ثم ولو سلم التسوية بينهما في التعذر او الاستعمال ففي
محل الاتفاق فسروا الى ما لا استثقال فيه ولا تعذر نحو مؤجلا ومية لان الواو المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المكسورة
المكسور ما قبلها يصحان ونحو محل النزاع يكون الفرار من شبه المستثقل الى المستثقل تحقيق وهو بالفرار منه اولى الثاني انك اذا قلت
مستهزئون وسويل اثبت بياء مضمومة قبلها كسرة وواو مكسورة قبلها ضمة وذلك مرفوض في كلامهم وانت فررت من شبه المرفوض
وكيف يفر من شبه شيء الى ما هو مرفوض حقيقة فثبت ان الوجه ما ذهب اليه سيبويه في ذلك وبقية الهمزات المذكورة تجعل بين بين لان ما ذكرنا
في نحو مؤجلا ومية واضطرابا ما تخيل في نحو مستهزئون وسئل فجعلت في بقية الاقسام بين بين وكذلك ما خالف فيه الاخفش في حكم هذا
الحكم

الحكم عند غيره وقد تقدم ان بعض النحويين يحكي فيما خالف فيه الاخفش وهو باب مستهزئون وسئل انه يجعل بين الهمزة والحرف
الذي منه حركة ما قبلها فيجعل في مستهزئون بين الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة والواو قال وقد تبدل منها حروف
اللين وذلك راجع الى السماع المحض فيتبع فيما سمع ثم اورد ما استشهد ابو علي في ذلك منساة وسال ثم انشد بحر بيت عبد الرحمن
فيستشهد ابو علي مثل ذلك وهو قوله تشجج راسه بالفهر واجي واصله واجئ فقلبت الهمزة وقد انشد سيبويه ايضا
على مثل ذلك وهو عندهم وهم فانه حذف الهمزة من موقف عليه فالوجه ان سكن لاجل الوقف واذا سكنت وقبلها كسرة ما قبلها يجب
في التسهيل ان تقلب ما قبلها لا يرد وهم لانها خارج عن القياس من ابدال الهمزة حرف لين وجه سيبويه وقد اعتذر لهم في ذلك بان قيل
القصيدة مطلقة بالياء وبالاطلاق لا تكون مبدلة عن همزة لان المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل قولهم رويا فجعلها بالاطلاق جزء مرده
فهو ايراد وهم لانها خارج عن القياس فقلب الهمزة حرف لين والجواب ان ذلك لا يخرج كون التخفيف جاريا على القياس لان القوافي
في جعل الياء مبدلة عن الهمزة لا اطلاق لان ابدالها ياء على خلاف القياس لانها ان كان المستعمل تخفيفها الى الياء امر وجعلها
ياء اطلاق امر اخر والكلام انما هو في ابدالها ياء فلا يسمع العدول الى الكلام في جعلها بالاطلاق حيث ان قلبها في هذا المحل
قياس تخفيف الهمزة وان كونها اطلاقا لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف نعم يجيء في كونه جعل ما لا يصح ان يكون اطلاقا
واطلاقا لذلك مقتضيه ثانيه هذا بعد التسليم ان الياءات والالفات والواوات المنقلبات عن الهمزة لا يصح ان يكون اطلاقا وهو في
التحقيق غير مسلم اذ لا فرق في حرف الاطلاق بين ان يكون عن همزة وبين ان يكون عن غير ذلك كما في حرف الردف والف التاسيس ثم
ثم قال وقد حذفت الهمزة في نحو كل وخذ ومر ايضا اخر وهذا ايضا باب من الحذف على غير قياس وقياسه ان تبقى حرف لين واجبا
اذا ابتدي بها على ما سبق في مثلها وجاز اذا اتصلت بشيء قبلها الا انهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لامر عرض فيها وهو
كثرة الاستعمال لا فيما سبق فلذلك حذفها على ما ذكرناه في باب الا انه في باب التزام جار على القياس وهو هنا العدول بلا لم يجب على
القياس لان تخفيفها في الابتداء بها لازم مع الاستثقال لاجل همزة الوصل التي ينضم اليها وهي فيكل او خذ او كل فصار هذا الاستثقال
حاصلا مع الجريان على قياس تخفيف الهمزة فعدلوا الى الحذف للتخفيف لاجل كثرة الاستعمال فثبت ان حذف التزم وان كان على
خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل يرى لالتزام في باب يرى وان كان على قياس تخفيف الهمزة وقد جاء في صيغ الامر من امر بالوجهان
في الوصل والنوع فلان ان يحذف او يبقى لانه لم يكثر كثرة خذ وكل ولم يقل قلة ايسر من امر باسر فجاء بما كثر
على الحذف المذكور وما لم يكثر على القياس المذكور وما بين ما بينهما على الوجهين جميعا لتوسطه بين الكثير والقليل قال وقالوا حقيقة
همزة الاحمر على طريقها فتحركت لام التعريف ايضا لهم في الف اللام طريقان الاول وطريقه ان تنقل حركتها الى ما قبلها فيتحرك اللام
التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها فمنهم من نظر الى ان الحركة عارضة فالاصل همزة اللام لانها لم يؤت بها الا لسكون اللام ومنهم من
نظر الى الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فبقى الهمزة داخلة عليها وذلك كما عند من لا يعتد بها في هذا الحكم بعضهم
هو القياس وليس عند ما بالقياس ولا ما عليه الفصحاء المحقق للهمزة ولا ما عليه القراء الصحيح فمن خفف الهمزة انا هو كون ذلك
ليس بالقياس فلا يقاس كلام العرب اي لا يعتد بالعارض بدليل امتناع رد الواو في قولهم لم يكن الذين في قل
انظروا وامثاله فذلك كثير فثبت ان العارض في كلامهم قبلهم الا يعتد به والشبهة لمن نظر انه القياس ما تقدم في صيغة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)